

المشهد السياسي

جمع يطالب هنن باسيل «رسمياً» هنصب نائب رئيس مجلس الوزراء حكومة... ولو بلا القوات

مجدداً، تقف القوات اللبنانية بلا حلفاء. ادأوها معهم اوصلهم إلى درجة تخليهم عنها. وبعد تقدّم المفاوضات، صارت مضطرة للاختيار: إما القبول بها يعرضه عليها رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، وإما الخروج إلى صفوف المعارضة.

الخيار الثاني هذد به سمير جعجع أمس، في انتظار تبلور الموقف في غضون 48 ساعة

تواصلت أمس مساعي رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري لتذليل العقبات الأخيرة التي تعرّض تشكيل الحكومة، مع استبعاد أن تؤدى هذه العقبات إلى إفشال التاليف. مصادر مطلعة أكّدت لـ«الإخبار» أن رئيس الحكومة «حاسم في التاليف» وأن الحكومة خلصت، وستتشكّل ولو بلا القوات لأن أحداً ليس مستعداً لتغنيج أحد أكثر من ذلك!«ولفتت إلى أن القوات نالت أكثر من حقها: فهي تستحق 3 مقاعد، لكنها حصلت على 4. وهي تستحق حقيبة «وازنة» وحقيبة عادية ووزارة دولة، فحصلت على 3 حقائب ومنصب نائب رئيس الحكومة.

ويوماً بعد آخر، تتكرّس معادلة أن

الحريري لا يتعامل ببروتة مع القوات ويعمل على اعادة تمثين الشراكة مع عون وباسيل

القوات بلا حلفاء، بعدما اتهمها التيار الوطني الحر بالانقلاب عليه، ورفض الحريري «الخصوع لايتزازها» مع معرفته بدورها في تشكيل القوات على حساب أحد مقعدي الأيمن، وهو ما واجه حالة رفض ان جنيناط فؤض عون بحل «العقدة الدرزية»، بعدما كان قد أشار سابقاً إلى أنه يريد الرئيس نجيبه بري وسيطاً في أي مفاوضات تجرى معه. وشهد يوم أمس سلسلة لقاءات

صيّت في إطار البحث عن حل للعقدة القوّاتية، قبل أن تظهر عقدة مرتبطة بميل الحريري إلى تمثيل الاقلييات على حساب أحد مقعدي الأيمن، وهو ما واجه حالة رفض ارمنية دينية وسياسية واسعة.

مصادر مطلعة قالت إن الحريري زار بعيداً سراً والنقي رئيس الجمهورية ميشال عون لساعات، في حضور وزير الخارجية جبران باسيل، وكر

علمت «الأخبار» أن رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري وقيادة حزب الله تمنيا على وزير الخارجية جبران باسيل البقاء في الحكومة المقبلة، بعدما تقلّ عنه أنه يفضّل البقاء خارجها للتفرّغ لتنظيم الشؤون الداخلية للتيار الوطني الحر. وفي المعلومات أن قيادة التيار أيضاً تفضّل بقاء باسيل في الحكومة إلى جانب الرئيس ميشال عون. ولم تجسّم بعد ما إذا كان رئيس التيار سيبقي في الخارجية أم سيتولى وزارة الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية.

القومي إلى انتخابات جديدة؟

خمس استقالات جديدة سُخّلت أمس من المجلس الأعلى للحزب السوري القومي الاجتماعي: النائبان السابقان أنطون خليل وعسان الأشقر، الرئيس السابق لـ«القومي» جبران عرجي، والعضوان الرديفان بشرى مسوح وعبد الكريم عبد الرحمن. ومن المفترض أن يلحق بهؤلاء 3 أعضاء آخرين، بحسب مصادر في المجلس. تلاوة الاستقالات من قبل رئيس المجلس الأعلى النائب أسعد حردان، تعني فرط عقده والذهاب نحو انتخابات حزبية جديدة، يُحاول حردان دفعها بعيداً قدر الإمكان. يقول



جعجع وحيدا(هيلم الموسوي)

عون أنه سمع من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أنه لا يمكن تأخير الحكومة أكثر، مضيقاً أن المناخ الإقليمي يتيح تاليف الحكومة، من دون الأخذ بكل الشروط السعودية. والنقطة الأخيرة لم ينغها الرئيس المكلف الذي يشير مقرّبون منه إلى استعداده، وعون للنضي في تاليف حكومة حتى ولو من دون القوات إذا اصرت على شروطها.

عون أنه سمع من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أنه لا يمكن تأخير الحكومة أكثر، مضيقاً أن المناخ الإقليمي يتيح تاليف الحكومة، من دون الأخذ بكل الشروط السعودية. والنقطة الأخيرة لم ينغها الرئيس المكلف الذي يشير مقرّبون منه إلى استعداده، وعون للنضي في تاليف حكومة حتى ولو من دون القوات إذا اصرت على شروطها.

أحد المستقبلين إنهم عرضوا «على حردان الحوار قبل تقديم الاستقالات، ولكنّه رفض، طالبا منا العودة إلى حضور جلسات المجلس الأعلى، ومن بعدها نتحاو». بعد الاستقالة، «صبح هو من يريد الحوار، ولكننا لن نُبني الدعوة قبل تلاوة الاستقالات.»

صورة الطرازس تقفل مدرستا

سبّب اسم مشتبه فيه بالإرهاب حصول مشكلة كبيرة بين مدرسة في بلدة الدامور (ساحل الشوف) ومجلسها البلدي، كادت تتطور إلى فتنة طائفية بين أهالي المنطقة. فامشّته فيه، المفتي السابق لمنطقة راشيا الشيخ بسام الطرازس، الذي أوقف بجرم مساعدة تنظيمات إرهابية عام 2016، ثم أخلى سبيله بسبب تدخلات سياسية، ثم وثقت عدسات الكاميرا جلسة له بحضور الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري الذي اتصل بأحد القضاة متوسطا لتسوية ملفه، ظهرت صورته على إعلان افتتاح المدرسة مذيّلة باسم «المُرّي بسام الطرازس». ورغم موافقة البلدية بادئ الأمر على منح الترخيص للمدرسة الحديثة، إلا أن عناصر شرطة البلدية أنفسهم عدوا إلى طرد الطلاب ومنعهم من الدخول إلى المدرسة بذريعة عدم وجود ترخيص. لكن المعلومات المتداولة تؤكد أن اسم الطرازس وصورته كانا السبب في إقفال المدرسة. علماً أن الطرازس عاد واصرر بياناً نفى فيه علاقته بالمدرسة.

الأمر لتيسير تشكيل الحكومة، مع كنعان أمس الوزير ملحم رياشي في مركز التيار الوطني الحر في سن الفيل، سعياً لتثبيت الاتفاق على تخلي رئيس الجمهورية عن نيابة رئيس الحكومة لصالح القوات. وعلمت «الأخبار» أن رياشي «طلب استعداده، وعون للنضي في تاليف منصب نائب رئيس الحكومة، فوعد باسيل بالنظر إيجاباً في

نتائج الطعون الانتخابية خلال 4 أشهر

أوضح رئيس المجلس الدستوري القاضي عصام سليمان، أن التحقيق في الطعون ببعض نتائج الانتخابات النيابية «مستمر بوتيرة طبيعية»، مشيراً إلى أنه جرت إعادة فرز عدد من صناديق الاقتراع في أكثر من دائرة انتخابية في إطار التحقيق في الطعون، وفيما رفض الإشارة إلى تطور التحقيقات، «حافظا على سرّيتها»، أكد أن عملية إعلان النتائج ستتأخر إلى ما بين ثلاثة وأربعة أشهر، نظراً لثقة العمل والجهد المطلوب للفصل في الطعون وفق القانون الجديد.

وذكر سليمان بأن عدد الطعون يبلغ 17 طعناً تتعلق بالفصل بناية 40 نائباً. وبالتالي، إن 17 قراراً ستُعلن في آن واحد، عند الانتهاء، من التحقيق فيها. وكانت الوكالة الوطنية للإعلام قد أشارت أمس إلى أن المجلس تابع الاستماع إلى عدد من الشهود في الطعون المقدمة في الانتخابات النيابية في دائرة بعلبك - الهرمل، ودائرة طرابلس.

واستمع إلى رئيس لجنة القيد العليا في انتخابات دائرة بيروت الأولى القاضي رفول البيستاني.

وسيبدا المجلس اليوم بإعادة فرز صناديق اقتراع دائرة بشري.

(الأخبار)

الحكومية في غضون 48 ساعة»، وأفادت المصادر أنه لم يعد بإمكان الحريري الانتظار أكثر، مبديّة ثقّتها بأنه لن يتراجع هذه المرة عن تقديم تشكيلته إلى رئيس الجمهورية، حتى لو كانت لا ترضي الجميع، من دون استبعاد إمكانية تبادل حقيبتي العمل والتربية بين القوات والاشتراكي.

وحتى مساء أمس، كان المعروض على القوات أن تكون حصتها نائب رئيس حكومة مع الثقافة (أو الإعلام) والشؤون الاجتماعية (أو العمل) والبيئة، فيما طالبت بالعدل أو النزاعة. وإزاء هذا الواقع، قرر جعجع التصعيد، مهدداً بعدم المشاركة في الحكومة في حال لم يتلقّ عرضاً يرضيه. وقالت مصادر معنية بالتاليف إن رئيس الحكومة يبدو مصمماً على التاليف، من دون أن يقف عند خاطر أحد، ولو كان سمير جعجع.

من جهة أخرى، علمت «الأخبار» أن باسيل عرض على حزب الله إجراء مناقضة بين «الأشغال» و«الصحة»، فيحصل الحزب على الأولى، فيما تكون الثانية من حصّة تيار المردة. وإزاء رفض الحزب، سعى باسيل إلى أن يكون وزير المردة غير يوسف فتينابوس، لكن الاقتراح قوبل بالرفض أيضاً. ولا تزال عقدة تمثيل «سنة 8 آذار» قائمة، فيما يعتبر الحريري عن الزعاجه من الضغط عليه، وخاصة أنه «متنازل عن مقعد سنّي» لعون في مقابل حصوله على مقعد مسيحي للوزير غطاس خوري.

وفق منطق الصفات المتلازمة، فالراشي سارق أكيد، أما المرزور فهو حكماً كذاب.

هكذا هي الحال مع المحكمة الدولية الخاصة بلبنان.

وهكذا ستكون الحال مع وزارة العدل، إن تمسكت بروايتها بشأن كيفية التعامل مع ملف «الأخبار» الذي لا يزال عالقاً أمام محكمة تخريب لبنان.

هناك حكاية طويلة، يبدو أن القيمين على المحكمة الدولية، من قضاة ونيابة عامة ومحققين ومكتب دفاع ورئيس قلم، لا يريدون للجمهور أن يطلع على تفاصيلها كاملة. وقد يحصل ذلك وفقاً لما تملّيه التطورات في ملف يبدو أنه سيظل مفتوحاً، ما دام يُراد لعلاء أميركا وإسرائيل في جسد لبنان، وطبعاً، باسم العدالة وحقوق الإنسان. هي سكين قد تتحول إلى منشار بعد النجاح الهائل الذي أظهره ربع محمد بن سلمان في مواجهة معارضيه.

لنتوقف عند ما صدر أمس عن المحكمة. على موقعها الإلكتروني، نُشر بيان رسمي جاء فيه: «استجاب السيد إبراهيم الأمين للحكم الذي أصدره بحقه القاضي الناظر في قضايا التحقير نيكولا لتييري في 29 آب 2016. فقد تسلّم رئيس قلم المحكمة الخاصة بلبنان، في 14

ليس مهماً من كذب، المحكمة او الوزير، لكن «الأخبار» لم ولن تدفع قرشاً لعلاء إسرائيل

آب 2018، الغرامة المفروضة عليه والبالغة 20000 يورو. أما الغرامة المفروضة على شركة أخبار بيروت، ش.م.ل. والبالغة 6000، يورو فلم تُدفع بعد. وضمان تنفيذ الحكم بها التزام قائم على عاتق السلطات اللبنانية، وفي تصريحات منسوبة إلى الناطقة باسم المحكمة وجد رمضان، وردت في الحوار بينه»، ورد الآتي: «طلب القاضي الناظر في قضايا التحقير من السلطات اللبنانية أن تجمع مبلغَي الغرامتين من خلال تجميد أموال يملكها كلا المتهمين أو المدانين أو حجزها أو مصادرتها، باتّخاذ التدابير المتاحة في القانون اللبناني، وأن تُحوّل أي مبالغ تُجمَع إلى قلم المحكمة الخاصّة بلبنان». ثم «أصدر القاضي الناظر في قضايا التحقير مذكرة توقيف بحق السيد الأمين. وطُلب من السلطات اللبنانية تنفيذ مذكرة التوقيف، ولكن إن تم دفع الغرامة خلال هذه المدة عندئذ لا تنفّذ السلطات اللبنانية هذه المذكرة». ولاحقاً «دُفعت الغرامة المفروضة على السيد الأمين والبالغة 20000 يورو من خلال السلطات اللبنانية التي حرصت بدورها على أن يتم تسليمها إلى ممثل قلم المحكمة»، وإن «الغرامة سُدّدت إلى قلم المحكمة في 13 آب عبر طريق وزارة العدل، وأبلغ وزير العدل مسؤولاً مرفوضاً من قلم المحكمة في مكتب بيروت بأنّ ممثلاً للأمين أودع مكتب وزير العدل مبلغ الغرامة البالغ 20000 يورو».

قبل أيام نشرت قناة «الجديد» تقريراً للزميل حسان الرفاعي بشأن ما جرى، وهو أورد تفاصيل أجزم من جوانبي بأنها صحيحة مئة بالمئة. لكنه نقل عن وزير العدل سليم جريصاتي نفية أن تكون وزارة العدل قد دفعت الغرامة، لكنه لم يصرح بأن إبراهيم الأمين أو ممثلاً عنه قد دفع المبلغ. علماً أن جريصاتي، بحسب مصادر كثيرة، قال لآخرين إن المبلغ مسسوب على إبراهيم الأمين بمعزل عنّ أوصله إلى مكتب النائب العام. والأخير رفض التعليق على الأمر، رغم أن كثيرين سألوه عن تفاصيل ما حصل.

المحكمة الدولية أو عن الناطقين باسمها، إلا أن وثائق المحكمة تنسب إلى الوزير جريصاتي قوله إن «ممثلاً للأمين أودع مكتب وزير العدل مبلغ الغرامة».

هذا محض كذب، وعلى الوزير جريصاتي أن يوضح موقفه وحقيقة ما حصل، وأن لا يخجل من قول كل شيء، حتى ولو - كما تناهى إلى مسامعي - أن شخصاً ما سلمه المبلغ المذكور وقال له «اعتبر أنني موفد من إبراهيم الأمين ولنحلّ القصة»!

لماذا عليه التوضيح؟

المحكمة الدولية: عملاء ومزورون... وكذابون!

لذلك، ورغم أنه يصعب على أحد تصديق ما يصدر عن المحكمة الدولية أو عن الناطقين باسمها، إلا أن وثائق المحكمة تنسب إلى الوزير جريصاتي قوله إن «ممثلاً للأمين أودع مكتب وزير العدل مبلغ الغرامة».

هذا محض كذب، وعلى الوزير جريصاتي أن يوضح موقفه وحقيقة ما حصل، وأن لا يخجل من قول كل شيء، حتى ولو - كما تناهى إلى مسامعي - أن شخصاً ما سلمه المبلغ المذكور وقال له «اعتبر أنني موفد من إبراهيم الأمين ولنحلّ القصة»!

لماذا عليه التوضيح؟

لأنني ببساطة، لم أدفع المبلغ، ولم أكن يوماً أنوي دفع المبلغ، ولو كنت بصدد ذلك، فهلا سال القاضي والجلاد و«الوسيط» عن دفعي عشرين ألف يورو عن نفسي، وعدم مبادرتي إلى دفع ستة آلاف يورو عن شركة «أخبار بيروت»؟

على الوزير أن ينفي، لأنني لن أدفع مبلغ الستة آلاف يورو، ولن تفعل شركة «أخبار بيروت» ذلك. وما عليه، هو ومعه النيابة العامة والمحكمة الدولية وكل عصابات لبنان والأرض، أن يخترعوا ما يرونه مناسباً لأجل تحصيل مبلغ الستة آلاف يورو، وبمقدورهم الحضور إلى مكاتب «الأخبار» أو إلى منزلي والقيام بأعمال، بلطجة لأجل الحصول على الأموال، ولن يحصلوا، ويكفّنهم الاعتهاء، على حقوق الجريدة لدى الدولة اللبنانية لصادرة المبلغ، لكتبهم إن فعلوا ذلك، فهم يفعلونه بالإكراه والقهر، وسينالون مقاومة تناسب أحجامهم على صغرها. فنحن لن نتعرف بهذه «الأداة» مهما ارتفع سقف تهديدات قاض مغرور تعاونه حنّة من عملاء الاستخبارات العالمية في محكمة تعيش على أموال اللبنانيين الفقراء..

أكثر من ذلك، إن محاولات بعض الأصدقاء «إقفال البحث» على قاعدة «خلصنا، ومش مهم الحكمي» أو «مشي الحال ولسو الطوشة والأخذ والرد»، هي محاولات مرفوضة، بمعزل عن نيّات القائمين عليها. لأن المسألة لا تتعلق بعناد أو مكابرة، بل بموقف لا مجال للتراجع عنه مهما كان الثمن، ولكي لا يقول البعض إن رفع سقف التحدي سببه الاطمئنان إلى عدم التعرض لسوء، فإننا نوضح أنه لا يوجد في لبنان أو خارجه من هو ملزم بالدفاع عنا، أو تحمّل أي تبعات معنوية أو مادية جراء مناصرتنا، ونحن قادرون وحدنا على تحمّل أي تبعّة لقرار لا عودة عنه، مثلما لا عودة لروح إلى ميت.

أما التهديد المبطن بالقول إن ملف «الأخبار» لم يقفل بعد، ومن ثم «التوصية» بعدم التعرض للمحكمة والعالمين فيها ولعملها، «كي لا تكبر القضية أكثر»، فهو كلام مردود أيضاً. وما فعلته المحكمة أمس، قد يكون عنصراً مشجعاً لفضح المزيد من عمليات التزوير التي تقوم بها، ولنشر المزيد من الملفات والوثائق التي يدّعون أنها سرية، وهي ليست كذلك، نظراً إلى وجودها بأيدي عشرات الموظفين والمعنيين. وليكن معلوماً أننا سننشّر، حتماً، ملفات ووثائق لا يمكنهم الزعم، كذباً، أنها لا تزال سرية، فيما هي تباع وتُشرى وتُهدى مجاناً لكل من يريدها، فضلاً عن أنّ غالبية أجهزة الاستخبارات الأجنبية «المهتمة» بلبنان باتت تملكها بفضل فساد موظفين ومحققين عملا (وبعضهم لا يزال يعمل) في المحكمة.

أخيراً، ليس من عبارة تستحقها هذه المحكمة والعالمون فيها والمتعاونون معها، أكثر من كلمة شعبية عربية معبّرة تقول: حظ بحضرتك!